****

دعوة إلى تقديم مُقترحات

اسم المشروع: **التعافي والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في ليبيا (بلديتي).**

وصف المهام: **تعزيز قدرة موظفي البلديات من أجل تقديم الخدمات الأساسية من خلال إجراء التحليلات المراعية لظروف النزاع واعتماد النُهج القائمة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.**

بلد/مكان التنفيذ: **مجموعة مُختارة من البلديات على امتداد ليبيا.**

مُدة العمل/المهام**: 6 أشهر**

1. ***معلومات أساسية***

مشروع التعافي والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في ليبيا هو مشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تنفيذه البرنامج الإنمائي، ويهدف في مرحلته الأولى "بلديتي" إلى دعم السلطات المحلية الليبية في الاستجابة للتحديات العديدة الناجمة عن الصراعات وعدم قدرة المواطنين على الحركة والتنقل وذلك من خلال تعزيز آليات الصمود والتعافي المحلي للحد من الآثار السلبية على إمكانية حصول عامة الناس على الخدمات الأساسية، وتوفير سُبل العيش المستدام، وتحقيق التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي. يجري تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع وزارة الحكم المحلي، والبلديات، والوكالة الإيطالية للتعاون التنموي، واليونيسف. يُغطي المشروع 20 بلدية، وهي على سبيل الذكر: **الكفرة، البيضاء، الماية، المعمورة، غات، جنزور، الزنتان، القره بوللي، الخمس، امساعد، براك الشاطئ، الزاوية الغربية، الزاوية الجنوبية، بنغازي، اجدابيا، القطرون، الشويرف، صبراتة، سبها، مرزق.**

في إطار جهود المشروع المبذولة لتعزيز قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية، قام البرنامج الإنمائي بإجراء دراسات استقصائية سريعة في سياق الحوكمة/الإدارة المحلية في 20 بلدية من البلديات المستهدفة. بناءً على ما تمخضت عنهُ هذه الدراسات من نتائج، عُقدت مشاورات مكثفة مع أعضاء **وزارة الحُكم المحلي و الأمانة العامة للحُكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية**، حيثُ تم تحديد احتياجات التدريب بالنسبة لموظفي البلديات المستهدفة، فضلاً عن موظفي وزارة الحُكم المحلي.

يجري تنسيق هذه الجهود مع الشركاء الدوليين (لاسيما المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" وغيرها من الجهات الممولة من الاتحاد الأوروبي) لضمان توحيد الاستراتيجيات والمنهجيات بما يتفق مع الخطة الوطنية للتدريب التي تديرها وزارة الحكم المحلي و الأمانة العامة للحُكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

بناءً على ما تقدم، يُعلن البرنامج الإنمائي في ليبيا عن إطلاق هذه الدعوة لتقديم مقترحات بشأن إشراك منظمات غير حكومية مؤهلة (دولية أو محلية) من خلال آلية المنفعة التعاونية وذلك بهدف إعداد مناهج تدريبية وتخطيط وتنظيم وتنفيذ برنامج تنمية القدرات في البلديات المُختارة في إطار التشاور والتعاون الوثيق مع وزارة الحُكم المحلي و الأمانة العامة للحُكم المحلي /المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

1. **الأهداف والغايات الرئيسية**

هدف هذا المشروع هو تعزيز قدرات موظفي البلديات المختارين لكي يقدموا الخدمات الأساسية في إطار الحُكم/الإدارة المحلية بطريقة تراعي فهم النزاعات وطريقة التعامل معها وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، وينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق مع البلديات المعنية فيما يخص الأنشطة المزمع تنفيذها، لاسيما التنسيق الوثيق مع وزارة الحُكم المحلي و الأمانة العامة للحُكم المحلي/المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

1. **نطاق العمل والنتائج المتوقعة**

بناءً على نتائج الدراسات الاستقصائية في سياق الحوكمة/الإدارة المحلية وبما يتفق مع خطة التدريب الرئيسية التي اعتمدها المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ينبغي لبرنامج تنمية القدرات أن يُغطي/يركز على المواضيع الآتية:

* إدارة المشاريع.
* إعداد/رفع التقارير.
* الأرشفة/إدارة المحفوظات.
* الرصد والتقييم بما يتضمن جمع البيانات (تصنيف البيانات حسب احتياجات النظير/الطرف المقابل) في أوضاع النزاع.
* تعميم مراعاة النوع الاجتماعي (فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ).

البلديات التي يغطيها البرنامج هي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 1 | الكفرة  |  | 11 | القره بوللي  |
| 2 | مرزق  |  | 12 | الشويرف  |
| 3 | البيضاء  |  | 13 | صبراتة  |
| 4 | الماية  |  | 14 | سبها  |
| 5 | المعمورة  |  | 15 | الخمس  |
| 6 | غات  |  | 16 | امساعد  |
| 7 | جنزور  |  | 17 | براك الشاطئ  |
| 8 | الزنتان  |  | 18 | الزاوية الغربية  |
| 9 | اجدابيا  |  | 19 | الزاوية الجنوبية  |
| 10 | القطرون  |  | 20 | بنغازي  |

يُمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالأهداف والمخرجات والبنود المقرر إنجازها والاعتبارات الأساسية ومزيد من المعلومات في الإطار المرجعي – الملحق (1).

1. **شروط/متطلبات الخبرة والمؤهلات**

باب هذه الدعوة مفتوح أمام المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على حدٍ سواء، وينبغي لـ المنظمة غير الحكومية أن تضمن توفر الحد الأدنى من المتطلبات الآتية:

* + - خبرة محلية لا تقل عن عامين من العمل في ليبيا.
		- خبرة مُثبتة في إعداد مناهج التدريب لصالح المؤسسات الحكومية المحلية.
		- خبرة مهنية لا تقل عن 5 أعوام في تقديم برامج بناء القدرات/الدورات التدريبية التي تتناول مواضيع ضمن إطار الحُكم/الإدارة المحلية.
		- خبرة مُثبتة في دعم المؤسسات الحكومية المحلية في إطار إعداد خُطط تنمية القدرات.
		- معرفة وخبرة مُثبتة في جمع وتحليل البيانات بما يضمن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، وبناء السلام، واعتماد آليات منع نشوب الصراعات على الصعيد المحلي.
		- القدرة على مساعدة/الاستفادة من فريق العمل المؤهل وصاحب الخبرة في تقديم الدورات المتخصصة في المواضيع ذات الصلة، والقدرة على إبداء التوصيات حول خُطط تنمية القدرات (كما هو مُحدد في الأُطر المرجعية).
		- القدرة على جمع وتحليل قدر هائل من البيانات ضمن اُطر زمنية ضيقة ومحدودة، والقدرة على إعداد تقارير ذات جودة وفي حينها.
		- إجادة اللغة الإنجليزية (كتابةً ومحادثة) ضروري. التمكن من اللغة العربية (أو القدرة على العمل مع الترجمة الداخلية) يعدُ قيمةً إضافية.

البرنامج الإنمائي هو الذي سينظر في العناصر التي ستُحدد ما إذا كانت المُنظمة مؤهلة ومستوفية للشروط وذلك وفقاً للقائمة المرجعية لــ تقييم القدرات بالنسبة للمنظمات الدولية/أو المحلية والتي ينبغي استكمالها على النحو المطلوب ومن ثم إحالتها مرفقةً بالوثائق الثبوتية والمستندات الداعمة للطلب.

**الرجاء الاطلاع على القائمة المرجعية لتقييم القدرات بالنسبة للمنظمات غير الحكومية – (الملحق 3).**

1. **المقترح الفني والمالي**

**المنهجية، والنهج المتبع، وخطة ضمان الجودة، وخطة التنفيذ المُقترحة:** ينبغي لهذه الفقرة أن تبين رد المنظمة غير الحكومية/منظمة المجتمع المدني حول الإطار المرجعي من خلال التعريف بالعناصر/المحاور المقترحة على وجه التحديد، وكيف سيتم تناول المُخرجات/تسليم النواتج كما هو مُحدد، وذلك بتقديم عرض مفصل حول أهم خصائص الأداء حسبما هو مقترح.

بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي للمقترح أن يُبين كيف أن المنهجية ستفي بمتطلبات الإطار المرجعي أو تتجاوزها، مع ضمان ملائمة النهج المتبع للظروف المحلية والجوانب الأخرى في بيئة عمل المشروع. وينبغي لهذه المنهجية أن توضع ضمن إطار زمني للتنفيذ وضمن خطة لضمان الجودة.

**هيكل الإدارة والموارد (الموظفين الرئيسيين):** ينبغي لهذه الفقرة أن تتضمن وصفاً شاملاً للهيكل الإداري والمعلومات المتعلقة بالموارد المطلوبة، بما في ذلك السير الذاتية لفريق العمل الرئيسي الذي سيُكلف بتنفيذ المنهجية المقترحة، وينبغي لها أن تُحدد المهام والمسئوليات بشكل واضح إزاء المنهجية المقترحة. ينبغي للسير الذاتية أن تُدرج الاختصاصات وأن تبرز المؤهلات في المجالات ذات الصلة بالإطار المرجعي.

1. **معايير التقييم**

سيتم تقييم المُقترحات وفقاً للمعايير والمنهجية الآتية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  **نموذج مختصر لتقييم المقترحات الفنية**  |  **نسبة التقييم**  |  **الدرجة القصوى**  |
| 1 | خبرة المنظمة التي قدمت المقترح |  30% | 300 |
| 2 | خطة العمل والمنهجية والمقاربة/النهج المقترح |  45%  | 450 |
| 3 | فريق الموظفين والخبراء/المستشارين المدعوين  |  25% | 250 |
|  | **مجموع الدرجات**  |  **100%** | **1000** |
|  | **ملاحظات**  |  |  |

**منهجية التقييم:**

تكون عملية اختيار المنظمة المرشحة للفوز على أساس قدرة مقدم الاقتراح على صياغة التقرير الفني بطريقة تبين المجال المطلوب من الخبرة والتجارب السابقة طبقاً لما هو مُحدد في هذا الإطار المرجعي، لاسيما توضيح طريقة الوصول إلى المستفيدين. يتم الكشف/الإفصاح عن الميزانية الإجمالية المخصصة لهذا النشاط تحت الفقرة المتعلقة بالميزانية. يُتوقع من مقدمي المقترحات إحالة تقرير مالي مُفصّل يُحدد الميزانية التقديرية مرفقاً بخطة العمل المُعدة على أساس المُنجزات المستهدفة.

يُنتظر من المنظمة تقديم/إحالة مقترحها الفني مع البيان المالي المُفصّل (في حدود الميزانية، ويشير بوضوح إلى: المصاريف العامة المُقترحة، التكاليف غير المباشرة المتعلقة بتحويل الأموال إلى المستفيدين، الاستعانة بالمواد المستخدمة في إعادة التأهيل، وغيرها من النفقات المباشرة) في مظروف/بريد الكتروني واحد. يتولى البرنامج الإنمائي عملية التقييم باعتماد مبدأ أفضل جودة بأفضل سعر بالتركيز على مضاعفة انتقال القيمة إلى المستخدم المستفيد. ولهذه الأسباب، من المهم بمكان إحالة الميزانية بحيث يتم تقدير النسبة بين النفقات التشغيلية العامة وتكاليف التنفيذ. قد يتفاوت الحد الأقصى من النفقات العامة اعتماداً على طبيعة العمل، وحجم المحور المندرج في المشروع الذي سيجري تنفيذه، وظروف البلاد، والوضع الأمني، وعوامل أخرى.

سيجري تقييم المقترحات الفنية طبقاً لمعايير استيفاء الشروط والأهلية ومعايير التقييم الفني المحددة أعلاه، وسيقع الاختيار على الجهة التي تتحصل على أعلى درجة في الجانب الفني. سيتم رفض المنظمات التي يتبين من مقترحاتها المالية أنها قد تجاوزت حدود الميزانية كما هو مذكور سلفاً.

بالنسبة للمنظمة غير الحكومية الدولية/أو المحلية التي تعمل بصفة "جهة/طرف مسئول" فإنها ستكون خاضعة ويتعين عليها أن تتقيد بسياسة النهج المنسق للتحويلات النقدية (أي أنشطة التقييم الجزئي والضمان) حيث سيجري إقرارها من خلال تدابير محددة لقياس الأداء وتُعتمد جودتها بواسطة خبير تقييم مُستقل يعمل بتكليف من البرنامج الإنمائي. يتولى البرنامج الإنمائي مسئولية الإشراف على تقييم المؤسسة المقدمة للمُنح (أو الموزعة لها) لضمان أن لديها القدرات البرنامجية والمالية والإدارية ويتوفر لديها نُظم مطابقة للقواعد واللوائح المعمول بها لدى البرنامج الإنمائي بحيث تضطلع بعملها ومهامها على نحو فعال. الجوانب التي يشملها تقييم إقرار المُنح هي:

1. القُدرة المؤسسية على إدارة تقديم المُنح والتي تتألف من: إطار عمل/نظام خاص بتقييم مقترحات تقديم المُنح، حُسن ممارسة للصلاحيات وفق إجراءات مرضية وملاءمة، وهيكلية لإدارة المخاطر (بما يشمل تشكيلة واختصاصات اللجنة المعنية بتقييم عملية تقديم المُنح).
2. إدارة ونُظم الموارد المالية، بما في ذلك تحليل محفظة تقديم المُنح.
3. تاريخ/سجل سابق ذي صلة في إدارة الموارد من خلال صرف المُنح.
4. تاريخ/سجل سابق ذي صلة في العمل مع المنظمات الصغيرة، بما يشمل خبرة سابقة في تقديم المساعدة الفنية وتطوير قدرة المنظمات الأخرى على تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنافس من أجل الحصول على المُنح، وإدارة المُنح، إلخ.
5. قُدرة برنامجية، بما في ذلك الرصد والتقييم.
6. القدرة على تقييم وإدارة المخاطر، بما في ذلك حماية الأفراد والبيئة من الضرر/الأذى.
7. اعتماد اجراءات بشأن المشتريات والتوريد مع تحديد واضح للمسئوليات/الاختصاصات ونماذج واجبة التطبيق فيما يتعلق بأهلية وقدرات مُتلقي المُنح المحتملين.
8. الشفافية، بما في ذلك اعتماد نُظم وإجراءات لجعل المعلومات المتعلقة بمتلقي المُنح متاحة للجمهور.
9. حجم الميزانية وإطارها الزمني

**تصل القيمة الإجمالية التقديرية للأموال المخصصة لــ " تعزيز قدرة موظفي البلديات من أجل تقديم الخدمات الأساسية من خلال إجراء التحليلات المراعية لظروف النزاع واعتماد النُهج القائمة على تعميم مراعاة النوع الاجتماعي" إلى 400,000 دولار أمريكي. أما التكاليف الإدارية ونفقات الإدارة وغيرها من المصاريف العامة الواردة في العرض المالي فينبغي ألا تتجاوز 25% من المبلغ الاجمالي للميزانية.**

**يُتوقع أن تستغرق عملية التنفيذ فترةً زمنية تصل إلى 6 أشهر تبدأ بعد توقيع العقد.**

1. **عملية التقديم/إجراءات الإحالة**

يتحمل مقدمو المقترحات جميع النفقات المصاحبة لعملية إعداد المقترحات وإحالتها.

**ويتعين عليهم إرسال مقترحاتهم الفنية والمالية في صيغة إلكترونية إلى:**

 **mahezabeen.khan@undp.org**

يُرجى الانتباه إلى أنهُ سوف لن يتم النظر في العروض المرسلة إلى أي عنوان أخر غير البريد الالكتروني أعلاه.

**الرجاء بذل كل الجهد في سبيل إرسال مقترحاتكم الالكترونية في ملف/مستند لا تتجاوز سعته 10 ميغا بايت.**

**مُقدمو الطلبات هُم وحدهم من يتحمل المسئولية عن ضمان أن جميع الملفات المرسلة إلى البرنامج الإنمائي تكون سهلة القراءة، أي أنها ليست فاسدة، وفي صيغتها الالكترونية كما هو وارد أعلاه، وخالية من أية فيروسات أو برمجيات ضارة. عدم تقديم ملفات مقروءة سيترتب عليه رفض المقترح.**

ينبغي إرفاق المستندات الآتية لكي تكون عملية الإحالة صحيحة ويُنظر في مضمونها:

* **طلب الحصول على معلومات (الملحق 2).**
* **القائمة المرجعية لتقييم القدرات بالنسبة للمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني (الملحق 3).**
* **النهج التنظيمي/الأسلوب المنهجي التمهيدي** الذي سيُستخدم.
* معلومات حول الموارد المطلوبة، بما يشمل السير الذاتية لفريق العمل الرئيسي الذي سيُكلف بدعم عملية تنفيذ المنهجية المقترحة (تعريف واضح بالمهام والاختصاصات/الأدوار والمسئوليات).
* **المقترح السردي والمالي (المحلق 4)**، بما يشمل سجل مشهود له في تنفيذ أنشطة مماثلة/ذات صلة (كما هو مطلوب بموجب الإطار المرجعي) وخطة عمل تحتوي على جدول زمني بمواعيد العمل المقترحة وتُحدد بالاسم الأشخاص المسئولين عن تنفيذ كل مجال من مجالات الأنشطة.

**لا يُسمح إلا بإحالة واحدة لكل منظمة، ولا يُسمح للمنظمات بالمشاركة في أكثر من مقترح واحد. لا تُقبل النُسخ المعدلة من المستندات بعد استكمال الطلب وإحالته، ولا تُقبل الطلبات المجزأة.**

بإمكان المنظمات غير الحكومية/منظمات المُجتمع المدني الراغبة الحصول على مزيد من المعلومات عن طريق الاتصال بمكتب البرنامج الإنمائي بليبيا عبر مراسلة العنوان البريدي: nora.ellafi@undp.org

ملاحظة: يحتفظ البرنامج الإنمائي بحقه في عدم تمويل أية مقترحات منبثقة/ناشئة عن هذه الدعوة.

**آخر موعد للتقديم:**

ينبغي تقديم المُقترحات والمستندات الداعمة في موعد أقصاه الساعة 24:00 ليلاً (حسب توقيت ليبيا) من يوم 18 أغسطس 2022.

**الجدول الزمني التقديري للإنجاز:**

لغرض التذكير فقط، الرجاء اعتماد الجدول الزمني التوضيحي الآتي:

28 يوليو 2022: افتتاح الدعوة إلى تقديم مقترحات ونشر المستندات ذات العلاقة على الانترنت.

18 اغسطس 2022: آخر موعد أمام المنظمات لتقديم المقترحات بموجب هذه الدعوة.

2 سبتمبر 2022: بدء عملية التقييم وإجراءات الاختيار.

5 سبتمبر 2022: إخطار المتقدمين ممن يقع عليهم الاختيار.

**معلومات إضافية هامة:**

يُنفذ البرنامج الإنمائي سياسة قائمة على عدم التساهل بتاتاً إزاء الممارسات المحظورة، لاسيما الغش والتزوير، والفساد، والتواطؤ، والأفعال المنافية للأخلاق، والمضايقة، والعرقلة المتعمدة. كما أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالحيلولة دون، والكشف عن، ومعالجة جميع أعمال الغش وممارسات الفساد التي ترتكب ضده وضد الأطراف الثالثة المشاركة في تنفيذ أنشطته. (الرجاء الاطلاع على:

<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/Transparency/UNDP_Anti_Fraud_Policy_English_FINAL_june_2011.pdf>

 و

<http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/procurement/protestandsanctions/> لوصف هذه السياسات بالكامل).

استجابةً لهذه الدعوة، فإن البرنامج الإنمائي يُطالب جميع مقدمي المقترحات بأن يتصرفوا بشكل مهني وموضوعي وأن يتحلوا بالحيادية وعدم الانحياز، وأن يضعوا مصالح البرنامج الإنمائي في المقام الأول في جميع الأوقات. كما يتعين عليهم أن يعملوا بشكل صارم على تجنب الانجرار إلى التضارب مع الواجبات الأخرى أو التضارب مع مصالحهم الخاصة، وأن يكرسوا جهدهم لأداء الواجبات دون النظر في امكانية تحقيق مكاسب بالحصول على عمل مستقبلي. أما الذي يُثبت وقوعه في صراع على المصالح فسيتم اسقاط أهليته واستبعاده. وبدون حصر التوصيف العمومي لما تقدم، فإن مقدم المقترح، أو أي من تابعيه، سيتم اعتباره بأن لديه تضارباً في المصالح مع طرف أو أطراف لها علاقة بهذا العرض في حال ثبُت:

* أنهُ مرتبط حالياُ أو سبق وإن ارتبط مع أي جهة، أو تابعين لتلك الجهة، وأن الجهة قد تشاركت مع البرنامج الإنمائي في تقديم خدمات من ضمنها اعداد التصاميم، أو الأطر المرجعية، أو تحليلات/تقديرات التكاليف، أو غير ذلك من المستندات التي سيتم استخدامها في إطار هذه العملية من الاختيار التنافسي.
* أنهُ قد شارك في إعداد أو تصميم أي من البرامج/المشاريع المتعلقة بالخدمات المطلوبة بموجب هذه الدعوة إلى تقديم مقترحات، أو
* أنه ثبُت وقوعه في أي تضارب لأي سبب أخر حسبما يُقررهُ /أو بناءً على تقدير البرنامج الإنمائي.

وفي حال الغموض وعدم اليقين بما قد يُفسر على أنهُ صراع مصالح/تضارب في المصلحة، فإنه يتعين على مقدمي المقترحات أن يحيطوا البرنامج الإنمائي علماً بحيثيات المسألة وأن يطلبوا توضيحاً من الأخير حول ما إذا كان ذلك التضارب قائماً أم لا.

نتطلع إلى استلام مقترحاتكم ولكم الشكر مسبقاً على اهتمامكم بأنشطة البرنامج الإنمائي.